المستخلص

الرقابة وظيفة ضرورية لاغنى عنها في الدولة الحديثة وهي من أهم وأصعب المهام في تدقيق قيام الجهات بتنفيذ الواجبات والمهام المناطة بها على الوجه المطلوب ويوفر قاعدة بيانات متكاملة عن أداء مؤسساتها .

خول القانون أجهزة حكومية متعددة مسؤولية الرقابة ومنحها السلطة اللازمة لأداء عملها كما هو الحال في قوانين حماية البيئة التي منحت ألإدارة البيئية سلطة الرقابة البيئية لضمان تطبيق أحكام تلك القوانين من النشاطات المختلفة المؤثرة في البيئة , وقد بحثنا في موضوع الرقابة على عمل تلك النشاطات ومدى مطابقتها للتشريعات والمحددات البيئية وكشف الانحرافات بهدف تصحيحها , وتزويد الإدارة العليا بتغذية راجعة للمساعدة في تقييم الواقع البيئي ورسم السياسة العامة لتقويمه , ومنها سلطة المراقب البيئي في مراقبة تنفيذ أحكام قانون حماية وتحسين البيئة من النشاطات المؤثرة في البيئة والخاضعة لأحكامه , وتنظيم محاضر الكشف ورفعها الى الوزارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها , والخاصة بمكافحة التلوث والحد من الاستنزاف غير المستدام لموارد الطبيعة التي يتطلب تدخل الإدارة للنهوض بعملية الحفاظ على البيئة ولاسيما موضوع الرقابة والتفتيش وضبط المخالفات التي تشكل تعدياً على البيئة ,وفقاً للمحددات والأبعاد والضوابط البيئية التي تصدرها الإدارة بموجب السلطة المخولة لها في مجال الضبط الاداري البيئي وفق قانون حماية وتحسين البيئة في العراق رقم (27) لسنة 2009 ولاسيما الفصل الخامس منه الذي منح المراقب البيئي في البند (ثانياً) من المادة (24) صفة أحد أعضاء الضبط القضائي يعاونه أثناء تأدية عمله عناصر من الشرطة البيئية , و تم استعراض عمل الهيئات الإدارية المسؤولة عن إدارة الشأن البيئي في العراق السابقة والحالية ومقارنتها مع بعض الدول العربية والأجنبية ومدى فاعلية قيامها بأعمال الرقابة البيئية , وتقييم التشريعات البيئية ذات الصلة أو التطبيق الميداني , وتأثير عدم استقرار تلك الهيئات من حيث جهة ارتباطها و هيكلها الإداري على أدائها مقارنة بغيرها من الدول المماثلة للعراق في مستوى النمو الاقتصادي وتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال .

وبحث النطاق الذي تتحدد فيه سلطة الإدارة في ممارسة الرقابة البيئية على النشاطات المؤثرة في البيئة قبل وبعد إنشائها , واستعراض ومناقشة صور قرارات الإدارة المتعلقة بذلك ,زيادة على أثر المشاركة المجتمعية في حماية البيئة من التلوث وأثر الإدارة في تنسيق المهام بما فيها أثر أفراد المجتمع في حماية البيئة التي يعيشون فيها من خلال مناقشة أثر التربية والأعلام البيئي في الرقابة البيئية واستنهاض أثر الأفراد الوطني والديني , وانتهينا ببحث المشاركة المجتمعية الدولية في الرقابة البيئية مختتمين ذلك بالنتائج والتوصيات

ونأمل أن نكون قد وفقنا في بحثنا بتقييم واقع الرقابة البيئية وابراز إيجابيات وسلبيات عملها , وأن تأخذ نتائج وتوصيات البحث مداها بما يعزز العمل البيئي في العراق ويساهم في تكوين صورة واضحة لأصحاب القرار , ويحقق الهدف الأسمى في حماية وتحسين البيئة في العراق ومن ثم يكون عاملاً إيجابياً يشارك المجتمع الدولي همومه في مكافحة التلوث والقضاء على مصادره وحماية البشرية من أخطاره .